التهديدات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و انعكاساتها على الأمن القومي الجز ائري في ظل مبدأ عدم التدخل: دراسة في الأزمة اليمنية.

Regional threats in the Middle East and their repercussions on Algerian national security under the principle of non-interference: a study in the Yemeni crisis.

بلال قريب

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

البريد الإلكتروني: bilalgharib67@gmail.com

المخبر : أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

تاريخ الإستلام: 2022/11/12	تاريخ المراجعة: 2023/01/19	تاريخ النشر: 2023/06/30

****

ملخص

جاءت سنة 2011 حاملة معها جملة الازمات في المنطقة العربية، حيث كان من نتائجها إسقاط أنظمة عربية عمرت لسنين مديدة، إلا أنها ما لبثت حتى بيّنت عن آثار من اللا استقرار في تلك الدول، مما انعكس على الأمن بكل مستوياته في مستواه الإنساني، الوطني والإقليمي وحتى الدولي بما يهدد دول الجوار. وبقدر ما كانت ثورة الشعب اليمني والتي بدأت مع ثورة الشباب اليمنية ضد الرئيس علي عبد الله صالح، مفاجئة سارة للبعض اعتقادا منهم بأنّها ربيع آخر ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، بقدر ما كانت هناك العديد من المخرجات السلبية تمخضت عن تلك الثورة والتي كانت على رأسها حالة الفوضى العامة التي عرفها اليمن، وهو ما جعل الأمور تتجه نحو الفوضى كذلك واللا استقرار والذي انعكس إقليميا على معظم دول المنطقة بما فيها الجزائر.هذه الأخيرة والتي تبنت منذ الاستقلال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جعلها أمام حتميات وتهديدات تمس بمصالحها .

الكلمات المفتاحية: التهديدات الإقليمية ، الشرق الأوسط ، الأمن القومي ، الجز ائر، اليمن.

Abstract:

The summary:

When the year 2011 was coming, bringing with it a number of crises in the Arab region, as one of its results was the overthrow of Arab regimes that has lasted for many years, however, it soon revealed the effects of instability in those countries, which was reflected on security at all levels in the human, national, regional and even international levels, threatening the neighboring countries. As much as the revolution of the Yemeni people, which began with the revolution of the Yemeni youth against President Ali Abdullah Saleh, was a pleasant surprise for some, believing that it was another spring within the revolutions of the Arab Spring, as much as there were many negative results that resulted from that revolution that was at its head. the state of general chaos that Yemen lived, which made things turn towards chaos as well as instability, which was reflected regionally on most of the countries in the region, including Algeria. The latter, which since independence has adopted the principle of non-interference in the internal affairs of countries, has made them face imperatives and threats that affect their interests.

Keywords: Regional threats, Middle East, national security, Algeria, Yemen.

مقدمة

وبقدر ما كانت ثورة الشعب اليمني والتي بدأت مع ثورة الشباب اليمنية ضد الرئيس علي عبد الله صالح، مفاجئة سارة للبعض اعتقادا منهم بأنّها ربيع آخر ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، والتي تقودهم إلى التخلص من القمع والاستبداد والتسلط الذي كان حسبهم سائدا في عهد الرئيس السابق والذي أمسك بزمام الحكم في اليمن لأكثر من33 مستفردا بكل السلطات، بقدر ما كانت هناك العديد من المخرجات السلبية تمخضت عن تلك الثورة والتي كانت على رأسها حالة الفوضى العامة التي عرفها اليمن ما بعد علي عبد الله صالح، هذه الأخيرة والتي جمعت بين أسباب داخلية وأخرى خارجية حيث كانت لطبيعة هيكل الدولة في فترة الحكم السابق والنظام السياسي إلى جانب إبعاد وإقصاء النخب السياسية والدينية والمعارضة عن الساحة السياسية والمشهد السياسي دور وسبب في تلك الفوضى أو ما سمي وأطلق عليها اسم الثورة، كما لا نستثني الدور الخارجي لبعض القوى الإقليمية والدولية في إذكاء التحريض على المستوى الداخلي ودعم كل الجهات الداخلية من اجل تحقيق أهداف ومصالح وفق المقاربة الواقعية الكلاسيكية وهو ما جعل الأمور تتجه نحو الفوضى كذلكواللا استقرار والذي انعكس إقليميا على معظم دول المنطقة بما فيها الجزائر.

هذه الأخيرة والتي تبنت منذ الاستقلال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جعلها أمام حتميات وتهديدات بالإضافة إلى عدم اصطفافها ضمن ما عرف بالتحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية في مواجهة الخطر الحوثي المدعم من طرف إيران حسب المعتقد السعودي.

هذا الأمر دعى إلى ضرورة إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل خاصة وأن المصالح القومية تفرض على الوحدات السياسية اليوم التكتل والاصطفاف ضمن أحلاف إقليمية ودولية لمواجهة كل الأخطار المحتملة المتربصة بالحدود القومية.

هذا ما يجعلنا أمام إشكالية جوهرية تتمحور حول:

إشكالية الدراسة:

***هل يمكن القول بتأثير الأزمة اليمنية كتهديد إقليمي في منطقة الشرق الأوسط على مبدأ الجز ائر في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

*هل تهدد الأزمة اليمنية الأمن القومي الجزائري؟

*ما هي خلفيات الأزمة اليمنية؟

*كيف ستتعامل الجزائر مع الأزمات الإقليمية والتي تهدد أمنها القومي في ظل تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؟

فرضيات الدراسة:

كلما تمسكت الجزائر بمبادئها وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كلما أفقدها هذا الأمر مصالحها وهدد أمنها القومي.

المقاربة النظرية المتبعة: المقاربة الواقعية الكلاسيكية خاصة فيما تعلق بالمصلحة القومية.

المنهج المتبع: المنهج التحليلي بالإضافة إلى الوصف كمستوى من مستويات التحليل وكذلك منهج دراسة الحالة.

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة (التهديد الإقليمي، الشرق الأوسط، الأمن القومي، مبدأ عدم التدخل).

أدت نهاية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى ظهور أنواع جديدة من التهديدات غير التقليدية (الحروب العسكرية واستخدام السلاح فيما بين الوحدات السياسية والتي يطلق عليها التهديدات التماثلية)، إلى ظهور نوع آخر من التهديدات اللاتماثلية بمعنى غير المتناظرة أي ليست ما بين الدول فيما بينها وإنما بين دول وجهات أخرى لا تملك صفة الدولة هذا الأمر "جعل التهديدات الأمنية الجديدة ذات اتجاهات متعددة يصعب توقعها، فضلا عن أنها تختلف، شكلا ومضمونا عما كان سائدا في تلك الفترة حيث انحسر تهديد الحرب النووية أمام تهديدات غير محددة المعالم، ولم تعد القوة وحدها قادرة على مواجهتها فمثلا: تهديدات الجريمة المنظمة، ومنها الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات والاتجار فيها أو تهديدات الإرهاب" (الذهب، 2021، صفحة 37)

والتهديد الإقليمي أسبابه طبعا هي العوامل الخارجية، حيث تعتبر البيئة الإقليمية المجاورة لدولة ما خطر على الأمن القومي لهذه الأخيرة خاصة إن عرفت تلك البيئة عدم استقرار وكانت محل لنزاعات سواء داخلية أو إقليمية أو دولية مما يشكل

تهديدات مختلفة على أمن الدولة القومية وقد يتسع هذا التهديد ليشكل خطرا وجوديا في بعض الحالات حيث "يتسع نطاق التهديد ليشمل انتشار لبعض الظواهر الخطيرة كالقرصنة وانتشار التهريب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وغيرها، بل ان جرائم الجوسسة واختراق مجالات الدولة لم يعد يتم بالوسائل التقليدية وانما بالوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة وبسبب الأقمار الصناعية وبالتالي أصبحت الحروب لا تتم بالأسلحة وإنما أصبحت حرب معلومات كما أطلق عليها اتحاد العلماء الأمريكيين". (شرابشة، 2019، صفحة 328)

وفي العصر الحالي ظهرت تهديدات أخرى عابرة للحدود وهي التهديدات البيولوجية والفيروسية الفتاكة على غرار كوفيد19 وجدري القرود وغيرها في اطار ما يسمى بالإرهاب البيولوجي "ويُقصد بالإرهاب البيولوجي إطلاق عوامل بيولوجية أو مواد سمية عن عمد بغرض إلحاق الأذية بالكائنات البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو قتلها لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية عبر ترهيب الحكومات أو السكان المدنيين أو إخضاعهم بالقوة" (البيولوجي).

2-الشرق الأوسط:

جاء مصطلح الشرق الأوسط في بدايات تعريفاته الأولى للدلالة على "منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا ومصر،تطل منطقة الشرق الأوسط على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب"، وتاريخيا فان أول استخدام لمصطلح الشرق الأوسط حسب اتفاق معظم المؤرخين ظهر للمرة الأولى مع كتابات المؤرخ العسكري والاستراتيجي الأمريكي "**ألفرد ماهان**"، ومع أن آراء المؤرخين لم تتفق على حدود منطقة الشرق الأوسط "الآ أن الغالبية أجمعت على انه يشمل شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب ومصر وايران وتركيا، اي أن مركز الثقل فيه الدول العربية مع عدم إنقاص كل من ايران وتركيا قيمتهما التاريخية والإستراتيجية" (آسيا).

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط هي قلب الأرض أو قلب العالم كما وصفها عالم الجغرافيا والسياسة البريطاني "**هالفورد جون ماكندر**"في نظريته نظرية قلب العالم HeartLand Theory*.

الا أنه قد تعددت التسميات من طرف الباحثين والمؤرخين لتظهر لنا مصطلحات فلقد"عرف الفكر الغربي حتى الحرب العالمية الأولى ثلاثة مصطلحات مرتبطة ببعضها البعض وهي الشرق الأدنى والشرق الأقصى والشرق الأوسط والتي وإن اختلفت أو تعددت فإنها تدل على مركزية ومحورية أوروبا في وصف هذه المنطقة و قد استخدم أولا مصطلح الشرق الأدنى والذي أطلق على منطقة اقليمية لها صفاتها الجغرافية المحددة والمتميزة ، وظهر في فترة الاكتشافات الأوروبية ، فأستخدمه البريطانيون في أواخر القرن الماضي للدلالة على الإمبراطورية العثمانية") الدين(، بينما يرى الباحثون والمؤرخون ان الشرق الأقصى يقصد به منطقة إقليمية تطل على المحيط الهادي والمحيط الهندي وتضم شرق وجنوب شرق اسيا ممثلة في (منغوليا ، شرق سيبيريا ، الصين ، اليابان ، استراليا ، نيوزيلاندا ، ودول جنوب شرق اسيا).

وظهر في الكتابات السياسية مصطلح آخر يحمل في طياته غايات وأهداف سياسية أرادت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب بريطانية وفرنسا تمريره على شعوب المنطقة واقناعهم به وهو مصطلح **"الشرق الأوسط الجديد"**، حيث كثر الكلام وكثرت الكتابات من طرف السياسيين الباحثين والمؤرخين عن هذا المصطلح الجديد"وتشير الدراسات الى أن مشروع الشرق الأوسط الجديد قدم لأول مرة من قبل "التجمع من أجل السلام" وهي هيئة غير حكومية تشكلت في القدس سنة 1968، بهدف تشجيع المبادرات الرامية لإزالة أسباب الصراع العربي- الإسرائيلي فيما يقول شيمون بيرز أنه طرح المشروع

سنة 1985 وأسماه بمشروع ماريشال الشرق الأوسط ، والذي قصد من وراءه إقامة نظام من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرتكز على إعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعده".

ويرى مارتن إندكوهو سياسي أمريكي والسفير الأمريكي لدى الكيان الصهيوني لفترتين امتدتا من أفريل 1995 إلى سبتمبر 1997 في مشروع الشرق الأوسط الجديد إعادة هيكلة المنطقة من جديد من خلال ادماج الكيان الصهيوني والاعتراف به وهو ما نراه اليوم للأسف الشديد من هرولة عربية نحو التطبيع مع الصهاينة كما وصفها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، كان آخرها تطبيع نظام المخزن المغربي مع الكيان الصهيوني بل ويعتبر التطبيع المغربي أشد أخطر التطبيعات نظرا للمآلات التي يسير نحوها هذا التطبيع على كافة المستويات.

3-الأمن القومي:

ذاع مصطلح الامن القومي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن الجذور الأولى لاستخدامات هذا المصطلح تعود الى القرن السابع عشر (17)، وبالتحديد مع التوقيع لى معاهدة واستفاليا عام 1948م والتي مهدت لما أطلق عليه فيما بعد الدولة القومية، او الدولة الأمة Nation-State، وكان لإعلان الكونغرس الأمريكي عام 1947 م عما يسمى "قانون الأمن القومي"، جعل الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدم المصطلح على المستوى العملياتي (بلال، 2017، صفحة 11)، وقد ظل مفهوم الأمن حبيس التصورات التقليدية (خاصة المدرسة الواقعية الكلاسيكية)، والتي حصرته في أمن الدول بمعنى امنها القومي ضد أي أخطار وتهديدات خارجية والتي في مجملها هي تهديدات عسكرية بالدرجة الأولى "فالأمن القومي بحسبهم يقوم بالأساس على مصادر تهديد خارجية ذات صبغة عسكرية" (أمين، 2009، صفحة 15).

ونأخذ تعريفين للأمن القومي أحدهما نابع من الدائرة الغربية والآخر نابع من الدائرة العربية:

1-الدائرة الغربية: يرى المفكر وليام تايلر أن الأمن القومي له مفهومان أحدهما ضيق يشي الى الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة واقليمها من التهديدات الخارجية، وآخر واسع يشير الى ما هو أكثر منم الحماية المادية لأنه يتضمن أيضا حماية مصالح الدولة الاقتصادية والمعنوية والسياسية، وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها (مراد، 2017، صفحة 35).

2-الدائرة العربية: يعرف الدكتور إبراهيم محمود حبيب الأمن القومي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية (بلال، 2017، صفحة 20)

4-مبدأ عدم التدخل:قبل تحديد مفهوم لمبدأ عدم التدخل وجب علينا أولا تحديد مفهوم للتدخل الدولي، "ويُعَرِّف" **شارل روسو " Charlie Russo** التدخل الدولي، بأنّه تدخل في الشؤون الداخلية، أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ، أو الحيلولة دون تنفيذ عمل أو خضوع معين، كما أن الدولة المُتَدَخِلة تتصرف عن طريق السلطة، وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة "اقتصادية، سياسية، نفسية، عسكرية، الخ.."، ترجع إلى ما ترغب به الدولة" (التدخل الدولي،- International Intervention)

بينما يقصد بمبدأ عدم التدخل هو عدم فرض أي شكل من أشكال الضغط والتدخل والذي يمس بشخصية الدولة القومية أو بأحد عناصرها السياسية، الاقتصادية والثقافية (مصطفى، صفحة 213)، ويبقى تقديم مفهوم لمبدأ عدم التدخل أمر جد صعب سواء بالنسبة لفقهاء القانون الدولي أو الباحثين في العلوم السياسية والإنسانية بصفة عامة نظرا لمرونة هذا المصطلح وصعوبة تحديد صوره وكذلك ضرورة التدخل لأسباب إنسانية أحيانا ولما تقتضيه الضرورة في جانب آخر.

2. العنوان المحور الثاني: الأزمة اليمنية الجذور والأسباب.

في حقيقة الأمر فان جذور الأزمة الليبية لا تعود الى سنة 211 والتي تزامنت مع ربيع العديد من الدول العربية على غرار تونس، مصر وغيرهما، بل فان الأمر في اليمن مختلف على أساس أنّه "منذ إعلان الوحدة في اليمن بجزأيه الشمالي والجنوبي في عام 1990، لم يتوقف مسلسل الصراع والخلافات السياسية في اليمن، الذي بلغ ذروته في عام 1994 بالحرب الأهلية الدامية بين علي عبد الله صالح والقيادات الجنوبية التي وقعت معه اتفاق الوحدة ثم تراجعت وحاولت الانفصال مجددا" (ابراهيم)، أما جذور الأزمة اليمنية الحالية فتعود الى بداية عام 2011مع قيام مجموعة من الشباب اليمني بإعلان ثورة ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي ترأس اليمن لأكثر من 33 سنةأطلق عليها اسم"ثورة الشباب اليمني"، وعلى الرغم من أنّ الرئيس علي محمد صالح ترك زمام السلطة مع بدايات عام 2012.لصالح نائبه عبدربه منصور هادي، الا أنّ اعتداءات أنصار الله (الحوثيين)، على مناطق مختلفة من اليمن وعلى رأسها العاصمة صنعاء جعل الأمور في اليمن تسير في منحى معاكس لكل مبادرات الحوار والاتفاق، هذا الأمر جعل من الملكة العربية السعودية تحس بالخطر على حدودها الجنوبية خاصة وأنّ انصار الله الحوثيين يتم دعمهم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهو الأمر الذي لم تستسيغه المملكة العربية السعودية حيث اعتبرت أنّ ايران تشن حربا غير مباشرة عليها، مما جعلها الى جانب الامارات وبعض دول الخليج العربي تساند كل التيارات المعادية لجماعة الحوثي، هذا الأمر جعل اليمن يشهد حروبا بالوكالة أطرافها دول إقليمية على رأسها السعودية وايران، "يشكل صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط صراعا له جذور وثوابت تاريخية، حيث تسعى كل دولة الى تحقيق مصالحها وفرض ارادتها على ما سواها من الدول شرق أوسطية المنافسة لها، ولا سيما عقب ثورات الربيع العربي، كما يتفاوت دور وتأثير الأطراف الإقليمية في اليمن، وذلك باختلاف سلوك الفاعليين الإقليميين، من حيث لعب الدور والمكانة في المنطقة" (ساحلي، 2020، صفحة 459).

ومن هذا المنطلق حاولت "إيران حاولت بقدر الإمكان استغلال بقاء اليمن خارج منظومة دول مجلس التعاون والظروف اليمنية المشحونة بالصراعات العقيمة لتوسيع نفوذها وخلق مجال سياسي جديد من النفوذ في المنطقة، فقدمت إيران الدعم السياسي والدبلوماسي والى حد ما العسكري لجماعة أنصار الله كأقلية مذهبية لها مظالم في اليمن ولها بعض الخلافات العقائدية مع المذهب السائد في المملكة العربية السعودية ، وهذا ما أثار المخاوف الخليجية خاصة السعودية والبحرينية والكويتية التي يوجد فيها أقليات شيعية" (القاسم)، وفي المقابل دعت المملكة العربية السعودية حلفائها من دول الخليج العربي من منطلق مجلس التعاون الخليجي والذي أسس لاتفاقية الدفاع المشترك ضد أي خطر يهدد أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي فقد "دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتوقيع قادة دول مجلس التعاون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، التي عقدت بمملكة البحرين يومي 20 و21 ديسمبر 2000م، على إتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكدت الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامها بالنظام الأساسي لمجلس التعاون، واحترامها لميثاق جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، كما أكدت عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقاً من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد أحداها إنما يهددها جميعاً".

وكذلك دعت حلفائها من الدول العربية الأخرى والدول الإسلامية لإنشاء تحالف تحت مسمى "التحالف الإسلامي"*، وعلى إثر هذا قادت المملكة العربية السعودية -بطلب من الرئيس اليمني عبد ربه منصور للوقوف الى جانب الشعب اليمني في وجه الاعتداءات التي يقوم بها الحوثيون باتفاق وتحالف مع عبد الله صالح-ما سمته "بعاصفة الحزم".

المحور الثالث: مبدأ عدم التدخل في سياسة الجز ائر تجاه الأزمة اليمنية و انعكاساته على الأمن القومي الجز ائري.

عرفت الجزائر منذ استقلالها سياسة خارجية قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وكذلك دعم كل حركات التحرر ومناهضة الاستعمار والتدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث " منذ الاستقلال، سنة 1962 وتماشيًا والنسق العقيدي الوطني، أسّس،صانع القرار الجزائري سياسةٍخارجيةٍمستندةٍإلى عقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، قائمة على فلسفة عدم التدخل في شؤون الآخرين، مع رفض مظاهر الإمبريالية، والانحياز إلى الشعوب المستعمَرة، واحتضان التيار الثوري التحرر" (زغوني، 2016، صفحة 83)، كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على محاولة حل بعض الأزمات الدولية والإقليمية وذلك من خلال مجموعة من الأسس والمبادئ من بينها الحث على التعاون فيما بين الوحدات السياسية المجاورة إقليميا للدولة المتأزمة من أجل إيجاد حلول دبلوماسية للأزمة دون التدخل المباشر وهذا في إطار ما يعرف بالحياد الايجابي المنتهج من طرف الدولة الجزائرية " إتسم هذا الحياد في السياسة الجزائرية بالإيجابية وهو يعني عدم تأييد لطرف على حساب قد الآخر لكن في ذات الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم ، مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الشعوب في التصرف بثرواتها الوطنية، وهكذا إنعكست السياسة الخارجية للجزائر من جميع النزاعات والقضايا الدولية، وكل ذلك جعل لدبلوماسيتها موقعا مؤثرا وحظيت بثقة واحترام جميع الأطراف" (رابحي، صفحة 162)، وبقيت الجزائر متمسكة بمبادئها وتمسّكها بقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إلى جانب حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهذا ما أقرّه الدستور الجزائري " لقد ترجم الدستور الجزائري هذه العقيدة إلى مواد دستورية رسمية، إذ تبنّت الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال مبادئ عدم التدخل وحُسن الجوار التي تضمنتها المواثيق الدولية إلا أنٍالجزائر كانت ، قد أعطتها مضمونًا خاصًا يتماشى وعقيدة سياستها الخارجية. وإذا كان التقيد بمبدأ عدم التدخل يفضي- من حيث المبدأ - إلى التزام الدول بعلاقات حُسن الجوار، فإنٍالدبلوماسية الجزائرية أضفَت على علاقات حُسن الجوار معنًى خاصًا حين سمّتها علاقات حُسن الجوار الايجابي" (رابحي، صفحة 89).

إلا أن ثورات الربيع العربي والتي مست عدد من الدول العربية على غرار سوريا ليبيا مصر وتونس واليمن، جعل صناع القرار في الجزائر في حالة تأهب قصوى فيما يخص مبدأ عدم التدخل خاصة في ظل قرب تلك الدول من الحدود الجزائرية مما قد يمس بالأمن القومي الجزائري "إنٍموقف الجزائر مما عُرف بـ"ثورات الربيع العربي" يمثل النموذج الأكثر وضوحًا لحالة الأزمة في السياسة الخارجية الجزائرية على الوجه السابق ذكره.

فحتى في حال اختلاف الخطاب الجزائري الرسمي في تعامله مع تلك الثورات من دولة إلى أخرى من حيث درجته وقوته،فإنٍجوهره كان واحدًا يعكس تقاليد الدبلوماسية الجزائرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فلقد جاء الحرص واضحًا على التزام الحياد، وعدم الميل إلى تأييد أيٍطرف على حساب الآخر في تلك الأحداث، كما حرصت السياسة الخارجية الجزائرية على اللجوء إلى توظيف الدبلوماسية الوقائية عبر مركزها في هيئات ومؤسسات إقليمية كالاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية (زغوني، 2016، صفحة 83)

وفيما يخص الأزمة اليمنية على وجه التحديد أبدت الجزائر موقفها الثابت من عدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية، وأصرّت على أن الحل في اليمن يكون دبلوماسيا من خلال الحوار بين مختلف الفرقاء السياسيين، وكذلك من خلال الجهود

الإقليمية والدولية في حل الأزمة اليمنية بالطرق السلمية بما يحفظ الأمن والسلم الإقليمي والدولي، كما لم تشارك الجزائر التحالف الاسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية فيما يخص التدخل في اليمن استنادا إلى مبدأها فيما يخص عدم التدخل.

المحور الرابع: سيناريوهات المبادئ الجز ائرية في ظل بيئة أمنية متغيرة ومضطربة.

في ظل الظروف الحالية خاصة في شقها الأمني، أصبحت الجزائر أو بالأحرى صانع القرار الجزائري أمام مجموعة من التحديات والتي تهدد ثوابت ومبادئ الدولة الجزائرية، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو الأمر الذي ينذر بضرورة الإسراع في إيجاد حلول من أجل عدم التنازل عن هذا المبدأ والذي تعتبره الجزائر ركيزة بل بمثابة توأم ازداد بميلاد الجزائر بعد الاستقلال بيد أنّ "إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية، كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل، وهو ما تحقق من خلال الاجتماعات المنعقدة في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن برزت بوادر استقرار الأوضاع في كل من تونس ومصر وليبيا بشكلنسبي **(دايخة، صفحة 21)**، ورغم هذه الاجتماعات والتي تضطلع بمكافحة الجرائم بمختلف أنواعها: إرهاب، جريمة منظمة، تهريب الأسلحة ...الخ، إلا أن ذلك لا يمنع من المساس بالأمن القومي الجزائري في ظل بيئة إقليمية متغيرة ومضطربة، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول أهم سيناريوهات المحتملة للمبادئ الجزائرية في ظل تلك البيئة اللا أمنية إن صح التعبير.

1-السيناريو الأول: الثبات على المبادئ الكلاسيكية (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول).

يقوم هذا السيناريو على أساس بقاء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كعقيدة راسخة في سياسة الجزائر الخارجية، وحقيقة لحد اليوم الجزائر ثابتة في مبادئها حيث أبدت الجزائر "تمسّكها بقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إلى جانب حق الشعوب في تقرير مصيرها" وكان ذلك اثر الاجتماع الثاني لمجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، برئاسة وزير شؤون خارجية فنزويلا، فيليكس بلاسينسيا غونزاليس، الذي انعقد على هامش الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى الستين لانعقاد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز (الجزائر تجدّد تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول).

2-السيناريو الثاني: التدخل المرن (أو التدخل غير المباشر).

يقوم هذا السيناريو على أساس إدراك صناع القرار في الجزائر على أنّ تبني مبدأ عدم التدخل على أصوله أمر ليس في صالح الأمن القومي الجزائري ولا الدولة الجزائرية بصفة عامة، مما يستدعي التدخل المرن أو التدخل غير المباشر بما يكفل المصلحة القومية الجزائرية ويعطي ضمانات بحماية تلك المصالح، وينطبق هذا الأمر خاصة على الحالتين الليبية والمالية بصفة خاصة على أساس التماس الحدودي بين الجزائر وتلك الدول فيما تعتبر الحالة اليمنية بعيدة عن هذا السيناريو.

3-السيناريو الثالث: سيناريو التخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يأتي هذا السيناريو وفق اتجاه عكسي لمبدأ الجزائر على أساس الظروف الدولية التي تشهدها الساحة العالمية من اضطرابات وأزمات وحتى حروب مما يفرض على الجزائر ضرورة التخلي على ذاك المبدأ بما يحفظ لها مصالحها القومية، ويحفظ لها خاصة أمنها القومي، من مختلف المخاطر والتي تشهدها سواء المنطقة الشرق أوسطية بصفة عامة والمنظومة الدولية بصفة عامة، وخاصة كذلك في ظل عالم مضطرب ومتغير، وكذلك الهرولة نحو التطبيع بداية بدول الخليج وصولا إلى الحدود الجزائرية من الجهة الغربية، أين أعتبر التطبيع المغربي الصهيوني من أخطر أنواع التطبيع على اعتبار غوصه في العلاقات الأمنية

والإستراتيجية بين المخزن والكيان الصهيوني مما يفرض على الجزائر تقوية سياستها الخارجية من خلال التخلي عن مبدأ عدم التدخل لصالح المصلحة القومية.

خاتمة

تعتبر الأزمة اليمنية إحدى أزمات الشرق الأوسط والتي عرفت جدالا كبيرا حولها فيما يخص التدخلات الخارجية، حيث انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض للتدخل الخارجي بشقيه الأجنبي والعربي في الشأن الداخلي اليمني، وعليه قادت المملكة العربية السعودية تحالفا إسلاميا وعربيا من أجل التصدي لكل التهديدات والمخاطر والتي تمس بالأمن القومي لدول المنطقة وكذا الأمن الإقليمي، على أساس أن تلك التهديدات تتمثل في الخطر الحوثي وعلى رأسه الخطر الإيراني الشيعي، ورغم دخول جل الدول العربية في ذلك الحلف إلا أن الجزائر رفضت التواجد ضمنه على أساس مبادئها الراسخة في عقيدة السياسة الخارجية لها منذ الاستقلال وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا المبدأ والذي يعتبره الكثير من المختصين في الشؤون الإستراتيجية والعلاقات الدولية ، أنه مبدأ كلاسيكي وعلى الرغم أنه ضمن ميثاق الأمم المتحدة إلا أن الكثير من الدول وعلى رأسها القوى الكبرى لا تلتزم به، وبعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن عرض بعض النتائج المتوصل إليها:

*مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية لم يعد يجدي نفعا ولا يعود بالمصلحة على الدولة وبالتالي ضرورة إعادة النظر فيه.

*الأزمة اليمنية جعلت الموقف الجزائري منعزل عن باقي المواقف العربية مما قد يتسبب في عزلة إقليمية عربية.

الظروف الدولية الراهنة من أزمات وحروب وتهديدات تفرض على الجزائر ضرورة النظر في هذا المبدأ خاصة وأنّ جل الأزمات هي في منطقة الشرق الأوسط وقريبة من الحدود الجزائرية، مما قد يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.

توصية:

أعتقد أن على الجزائر أن تبني موقفا وسطيا فيما يخص مبدأ عدم التدخل حيث وجب على صناع القرار الأخذ بمبدأ عدم التدخل المرن(غير المباشر)، مما يسمح للجزائر بالحفاظ على مصالحه وضمان أمنها القومي.

Bibliographie

ع, ابراهيم. (s.d.). *جذور الأزمة .اليمن*. Consulté le جوان16, 2022, sur https://www.alarabiya.net/politics/2014/11/11

آسيا, ا. ا. (s.d.). *https://areq.net/m*. Consulté le 06 05, 2022, sur https://areq.net/m

البيولوجي, ا. (s.d.). *interpol*. Consulté le جوان04, 2022, sur interpol: https://www.interpol.int/ar/4/5/7

التدخل الدولي، International Intervention-. (s.d.). Consulté le جوان16, 2022, sur https://political-encyclopedia.org/dictionary

الجزائر تجدّد تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. (s.d.). Consulté le 20جوان, 2022, sur https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20211012/218913.html

الدين, م. ص. (s.d.). *مفهوم الشرق الأوسط*. Récupéré sur https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/06/95653.html

الذهب, ع. (2021). *التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن: دراسة في تطوير آليات المواجهة*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

القاسم, م. ح. (s.d.). *الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020*. Consulté le 16جوان, 2022, sur https://democraticac.de/?p=77290#_ftn11

أمين, ع. خ. (2009). *الأمن الإنساني والتطبيق في الواقع العربي*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بلال, ق. (2017). *الأمن القومي العربي: دراسة في العلاقات الجزائرية الإيرانية*. مصر: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

دايخة, إ. ب. (s.d.). إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية: مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر الجديدة. *مجلة مدارات سياسية*, p. 21.

رابحي, ل. (s.d.). الجز ائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة. *مجلة الدراسات الاقتونية والسياسية*, p. 162.

زغوني, ر. (2016). أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي". *مجلة سياسات عربية*.

ساحلي, م. (2020). *التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن*. دراسات الشرق الأوسط.

شرابشة, ل. (ديسمبر, 2019). الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية. *مجلة الحوار المتوسطي*.

مراد, ع. ه. (2017). *الأمن والأمن القومي العربي*. الجزائر: بن النديم للنشر والتوزيع.

مصطفى, س. (s.d.). مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. *مجلة القانون والعلوم الإنسانية*, p. 213.